وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

أجناس العلل في "تهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية"

–نماذج مختارة–

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

–تخصص: الحديث وعلومه

الطالب: عمارة قرفي

المشرف: د.محمد رمضاني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د/يوسف عبد اللاوي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د/محمد رمضاني	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د/خريف زتون	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 1444هـ–2023/2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى أمي وأبي-اللهم ارحمهما في قبريهما- وادخلهما فسيح جناتك، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

إلى جميع أهلي وأقاربي.

إلى جميع الأصدقاء.

أهدي هذا العمل المتواضع.

عمارة قرفي

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا على أن يسر لنا إتمام هذا العمل، ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين علموني طيلة مسيرتي الدراسية، وأخص شيخنا المشرف الدكتور "محمد رمضاني"، -جزاه الله خيرا-الذي تكرم بقبول الإشراف على مذكرتي، وقد كانت توجيهاته ونصائحه مساهمة لي في إخراج هذا العمل بهذه الحلة وكذلك الشكر موصول إلى لجنة الإشراف على المذكرة التي تحملت عناء تقييم هذا العمل، وإلى كل من أعانني باقتراح أو فكرة أو إخراج لهذا البحث؛ أقول لهم جميعا ارك الله فيكم.

عمارة قرفي

مُقَدِّمَة

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢**﴾ **[آل عمران: 102]**، ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١**﴾ **[النساء: 1]**، ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١**﴾ **[الأحزاب: 70-71]**. أما بعد:

إن علم الحديث من أهم العلوم التي يجب أن ننهل منها جميعًا، لما يمدنا به من تمام الإيمان،

فقد شاع مؤخرًا انتشار الأحاديث المكذوبة عن الرسول-صلى الله عليه وسلم- والتي لا يُدرك الكثير المخاطر الدينية التي تترتب على نقلها، فكان لا بُد من إيضاح ذلك ومُناقشته.

ولقد منَّ الله تعالى على الأمة الإسلامية بأن قيض لها علماء جهابذة أفذاذا، وهبوا أنفسهم لخدمة السنة النبوية، فعكفوا على تنقيتها من التحريف والتبديل، تحقيقاً لوعد الله تعالى في حفظ كتابه وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم- ﴿**إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**﴾ **[الحجر: 9]**، وقد نتج عن تلكم الجهود المبذولة لحفظ السنة أمور منها: نشأة الإسناد، وعلم الرجال والكلام فيهم جرحا وتعديلا، وعلم مصطلح الحديث، وغيرها ومن أهم تلك العلوم علم العلل. فهو العلم الذي يحث عن تلكم الأسباب الغامضة الخفية التي تقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه. الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها.

فعلم العلل له مزية خاصة، فهو كالميزان لبيان الخطأ من الصواب، والصحيح من المعوج، فعندما يتم الكلام على الرواة جرحا وتعديلا وتحديد مراتبهم، قد تظهر بالبحث والاطلاع عن

أسباب أخرى غامضة خفية متعلقة بأوهام الرواة الثقات منهم على الخصوص ومن ثم الحكم على الحديث حكما صحيحا. ويزيد هذا العلم أهمية أنَّه من أشد العلوم غموضاً، فلا يدركه إلا من رزق سعة الرواية، وكان مع ذلك حاد الذهن، ثاقب الفهم، دقيق النظر، واسع المران، قال الحاكم: «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير، عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته»[1].

وعلم العلل ممتد من مرحلة النقد الحديثي الذي ابتدأت بواكيره على أيدي كبار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حيث كان أبو بكر الصديق وعمر الفاروق -رضي الله عنهما- يحتاطان في قبول الأخبار، ويطلبان الشهادة على الحديث أحيانا، من أجل تمييز الخطأ والوهم في الحديث النبوي، ثم اهتم العلماء به من بعد؛ لئلا ينسب إلى السنة المطهرة شيء ليس منها خطأ.

وقد اعتنى به أهل العلم قديماً وحديثاً، ولا يزال الباحثون يحققون وينشرون تلكم الثروة العظيمة التي دونها أولئك الأئمة الأعلام كعلي ابن المديني، وأحمد، والبخاري، والترمذي، وابن أبي حاتم، والدارقطني، وغيرهم.

وكان من بين هذه الإسهامات ما قام به الإمام ابن قيم الجوزية في مصنفه "تهذيب سنن أبي داود"[2]، وهذا البحث المتواضع محاولة للتعريف بأجناس العلل المطروقة في هذا المصنف، فنسأل الله التوفيق والسداد.

إشكالية البحث

---

[1] معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، (ت 405 هـ)، تح. السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط.2 1397هـ-1977م، ص 59.

[2] "تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته"، ابن قيم الجوزية، تح. علي بن محمد العمران (ج1)-نبيل بن نصار السندي (ج2، ج3) -دار عطاءات العلم-الرياض، دار ابن حزم-بيروت. ط2، 1440هـ-2019م.

ومن خلال ما سبق يمكنني أن أطرح التساؤلات الآتية:

ما مفهوم وأهمية علم العلل؟ ما إسهامات ابن القيم في هذا الميدان؟ وما قيمة كتاب تهذيب سنن أبي داود؟ وهل كانت خاصة بعلل الحديث فقط، أم تجاوزت ذلك إلى ابداء الآراء الفقهية والإجابة عن مختلف الحديث ومشكله؟ وما القيمة العلمية التي يبديها ابن القيم في نقده للأحاديث؟ وماهي أجناس العلل التي بثها في مصنفه؟

أسباب اختيار الموضوع

إن سبب اختيار هذا الموضوع: "مسالك التعليل في تهذيب سنن أبي داود "، والبحث فيه، الرغبة الذاتية في الولوج إلى علم العلل والاطلاع على تلك الآراء التي يبديها جهابذة علماء الحديث في إثبات صحة حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–وسلامته من الآفات والعلل، وكذلك التدرب على النقد الحديثي ومحاولة اكتساب مهارات جديدة تفيدني على الأقل في الخروج من ربقة التقليد إلى الإتباع مع معرفة الدليل وعبادة الله على علم.

أهمية البحث

وتكمن أهمية هذا الموضوع، أنه وكما أشار ابن القيم في مقدمة مصنفه: «ولما كان كتاب "السنن"[1] لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني –رحمه الله– من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به، بحيث صار حكما بين أهل الإسلام، وفصلا في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحقون؛ فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء»[2]، و قد أحسن الإمام العلامة الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري – رحمه الله تعالى– في اختصاره[3] وتهذيبه وعزو أحاديثه وإيضاح علله وتقريبه، مما جعل ابن

---

[1] سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، (ت257هـ)، تح. شعيب الأرناؤوط–محمد كامل قرة بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ–2009م.

[2] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ابن القيم (6/1).

[3] مختصر سنن أبي داود، عبد العظيم المنذري (ت 656هـ)، تح. أبو مصعب محمد صبحي (ت1438)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض–السعودية، ط1، 1431هـ/2010م.

القيم كتابه العمدة في "تهذيب السنن"، وقد أحسن ابن القيم في هذا، حيث: هذب الأصل وزاد عليه عللا سكت عنها، أو لم يكملها، والتعرّض إلى تصحيح أحاديث لم يصحّحها والكلام على متون مشكلة وزيادات في الباب، وبسط الكلام وإبداء الآراء الفقهية والحديثية، مما يجعله مصنفا جديرا بقراءته والاطلاع على نفائسه.

أهداف البحث

يمكن إجمال الأهداف فيما يلي:

- الاطلاع على بعض مسالك التعليل أو أجناس العلل التي أوردها ابن القيم كالتعليل بالتفرد والاضطراب، وغيرها.
- محاولة الكشف عن منهج الإمام ابن القيم ومعرفة طريقته في التعليل.
- الوقوف على القيمة العلمية لكتاب "تهذيب السنن".
- معرفة طرائق الأئمة النقاد في التعليل والتمرن والتدرب على عملية النقد الحديثي.

صعوبات البحث

يواجه الباحث المبتدئ في بداية بحثه وخاصة في مجال علم العلل بعض الصعوبات التي أحسبها داخلة في طبيعة الموضوع أصلا، ومع ذلك فإن العلماء في عصرنا والمحققون خاصة قد أتاحوا لنا وسهلوا الكثير على الباحثين في الوصول إلى أي معلومة أو معرفة تخص أي جانب من جوانب الكتاب، وكذلك لا ننس خدمات المكتبة الشاملة التي وافقت نسخها النسخ المطبوعة للكتب، ومما اعترضني في إنجاز هذا البحث:

- التفتيش عن أجناس العلل في وسط آراءه الحديثية والفقهية وكذلك أقوال العلماء رصدها والإحالة إليهم.
- المنهجية التي انتهجتها في تتبع أجناس العلل حيث أحدد المسلك ثم أتتبع النماذج المختارة التي حددت مسالكها مسبقا، وهذا مما يجعل الأمر عسرا قليلا، نسأل الله الإعانة.

الدراسات السابقة

في الحقيقة هناك مقالات عديدة تناولت موضوع منهج ابن القيم في "تهذيب السنن" وطريقته في الحكم على الأحاديث، وهي متناثرة خاصة على شكل مقالات، ومحاولتي في هذا البحث هو تسليط الضوء على بعض أجناس العلل، وتنسيق الأفكار مع الحذر الشديد من الترجيح بين اختلاف العلماء، أو الحكم على الرواة بدون أن يكون لي أثرا أو سلفا في هذا الحكم، ولقد استفدت كثيرا من بعض دراسات المعاصرين وخاصة تحقيقات كل من المؤلفات "سنن أبي داود" و"مختصر المنذري" إضافة إلى "تهذيب السنن".

منهج البحث

تقتضي الدراسة في مثل هذا النوع من المواضيع ممازجة لمناهج عدة فالمنهج الاستقرائي كان في تتبع أحاديث الأبواب وتصنيفها وترتيبها ومن ثم التحرير، والمنهج النقدي في الكلام على العلل ومناقشة مسائل العلة وكلام المصنف وكلام النقاد من الأئمة السابقين أو جهود المعاصرين.

منهجية البحث

اتبعت في هذا البحث المنهجية الآتية:

1. تخريج الأحاديث، ودراستها بحسب الطاقة والجهد.
2. بيان أجناس العلل وتصنيفها وهذ باختيار نماذج معينة من الكتاب.
3. مقارنة كلام ابن القيم بكلام غيره ثم تعليق بسيط على ذلك.
4. بيان وجه تعليل ابن القيم للحديث، مع التعليق، أو مناقشة ما ذهب إليه من أحكام.
5. نقل كلام أهل النقد في الرجال توثيقا، وتجريحا.
6. توثيق الأقوال والأحكام إلى مصادرها الأصلية، وأحيانا بواسطة إذا لزم الأمر.
7. لا أترجم للرواة إلا عند الحاجة.

8. عند التوثيق لأول مرة، أذكر اسم الكتاب، اسم المؤلف، والتحقيق إن وجد، ورقم الطبعة، ومكان النشر، دار النشر، سنة النشر، رقم الجزء إذا تعدد، رقم الصفحة.
9. عند إعادة التوثيق من نفس المصدر السابق مباشرة، أذكر المصدر نفسه، رقم الجزء، رقم الصفحة.
10. عند إعادة التوثيق مباشرة، من نفس المصدر السابق، ومن نفس الصفحة، أذكر المصدر نفسه.
11. عند إعادة التوثيق من نفس المصدر، لكن بعد التوثيق من مصدر آخر، اذكر اسم الكتاب، اسم الكاتب، رقم الجزء، رقم الصفحة.
12. استعنت في التوثيق على بعض الرموز، التحقيق "تح"، الناشر "نا"، الطبعة "ط" فأذكر رقمها وتاريخها، الجزء "ج"، الصفحة "ص" أو "(رقم الجزء/رقم الصفحة)"، ...

خطة البحث

وقد جاء البحث في مقدمة وفصلين وخاتمة.

مقدمة: وتحتوي على العناصر الآتية: إشكالية البحث، أسباب اختيار البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، صعوبات البحث، الدراسات السابقة، منهج البحث، منهجية البحث، خطة البحث.

الفصل الأول: القسم النظري

المبحث الأول: (تعريف العلة، أهمية علم العلل ومكانته، وجهود العلماء فيه)

المطلب الأول: تعريف العلة

المطلب الثاني: مكانة علم العلل وأهميته

المطلب الثالث: جهود العلماء في علم العلل

المبحث الثاني: (طرق معرفة العلة، وأسبابها وأقسامها وأجناس العلل)

المطلب الأول: طرق معرفة العلة

المطلب الثاني: أسباب العلة

المطلب الثالث: أقسام العلة

المطلب الرابع: أجناس العلل

المبحث الثالث: ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية وكتابه "تهذيب سنن أبي داود"

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب

الفصل الثاني: القسم التطبيقي (نماذج مختارة لأجناس العلل في "تهذيب السنن")

المبحث الأول: التعليل بالتفرد

المبحث الثاني: التعليل بالاضطراب

المبحث الثالث: التعليل برفع الموقوف

المبحث الرابع: التعليل بالاختصار

المبحث الخامس: التعليل بالإدراج

الفصل الأول: القسم النظري

- ✓ المبحث الأول: (تعريف العلة، أهمية علم العلل ومكانته، وجهود العلماء فيه)
- ✓ المبحث الثاني: (طرق معرفة العلة، وأسبابها وأقسامها وأجناس العلل)
- ✓ المبحث الثالث: ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية وكتابه "تهذيب سنن أبي داود"

الفصل الأول: القسم النظري

ويشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول وفيه تعريف العلة، أهمية علم العلل ومكانته، وجهود العلماء فيه، والمبحث الثاني يتناول طرق معرفة العلة، وأسبابها وأقسامها وأجناس العلل، والمبحث الأخير تطرقنا فيه إلى ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية وكتابه "تهذيب سنن أبي داود".

المبحث الأول: (تعريف العلة، أهمية علم العلل ومكانته، وجهود العلماء فيه)

المطلب الأول: تعريف العلة

أولا: العلة لغة

ذكر ابن فارس في كتابه معجم مقاييس: (عل) العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء.

فالأول العلل، وهي الشربة الثانية...

والأصل الآخر: العائق يعوق. قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه. ويقال اعتله عن كذا، أي اعتاقه ...

والأصل الثالث: العلة: المرض، وصاحبها معتل)[1].

[1] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (ت 395 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، نا: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ-1979م، ج4، ص 12، 13، 14.

ثانيا: العلة اصطلاحاً[1]:

تعددت تعاريف العلماء للعلة، وللحديث المعلول، ومن خلال النظر في كتب العلل واستعمال الأئمة لها وتعاريفهم إياها أن مصطلح العلة يُستعمل عندهم باستعمالين: عام وخاص.

العلة بالمعنى الخاص: فأما العلة بمعناها الخاص فهي سبب خفي يقدح في صحة الحديث.

قال أبو عبد الله الحاكم، حيث قال في معرفة علوم الحديث _في النوع السابع والعشرين منه _: (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا)[2].

ثم جاء ابنُ الصلاح فقال في مقدمته: (وهي (أي العلة) عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها)[3].

وبالتالي عندهم أن الحديث المعلول يُشترط فيه شرطين:

الأول: أن تكون العلة في الحديث خفية غامضة. الثاني: أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث.

العلة بالمعنى العام:

---

[1] ينظر: التعريف بعلم العلل، هشام بن عبد العزيز الحلاف، ت. ن. الشاملة 1431/12/8.

[2] معرفة علوم الحديث، 113/112.

[3] معرفة أنواع علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تح. نور الدين عتر، ن. دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر-بيرةت، 1406هـ-1986م، ص90.

والناظر في كلام أئمة الحديث _ والمتقدمين منهم خاصة _ يجدهم يطلقون العلة في الحديث بمعنى أعم مما تقدم فالعلة عندهم هي كل سبب يقدح في صحة الحديث سواء كان غامضاً أو ظاهراً، وكل اختلاف في الحديث سواء كان قادحاً أو غير قادح.

قال ابن الصلاح بعد أن عرف العلة بالمعنى الخاص: (ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح ...)[1]

بالتتبع، قد يطلق المحدثون العلة على كل قادح خفيا كان أم جليا فيعلون بـ[2]:

1- كذب الراوي وفسقه وخطأه
2- الانقطاع الجلي، كالإعضال والإرسال.
3- أنهم قد يدخلون في كتب العلل ما يشكل من أحاديث العقائد وما المراد بها
4- قد يسمون النسخ علة كما ورد عن الترمذي أي علة في العمل به وليس على صحة نقله لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة.
5- وقد يدخلون في كتب العلل استنباطهم لحكم فقهي قد يكون غريباً.
6- أنهم قد يذكرون ما وقع فيه التصحيف في كتب العلل.
7- وقد يعلون الحديث لأن أحد رواته اختصر المتن اختصاراً مخلاً، أو رواه بالمعنى فلم يؤده كما رواه غيره.
8- وقد يدخلون في كتب العلل الاستفهام عن أحد الرواة الواردين في الإسناد، من هو وهل هو ابن فلان أو ابن فلان، فقط، وقد لا يكون في هذا الحديث علة أو في

---

[1] مقدمة بن الصلاح ص92-93

[2] ينظر تعريف العلة، وأقسامها، وأبرز المؤلفات فيها. محمد بن تركي التركي، موقع الألوكة تاريخ الإضافة: 1433/1/14 هجري 2011/12/10 ميلادي – (بتصرف)

تسمية من ورد في الإسناد بكنيته، وقد يكون صحابياً أو أن فلاناً لم يسمع من فلان، فقط.

9- كما يوردون كثيراً من الأحاديث التي تفرد بها أصحابها، ولا علة لها سوى ذلك، وقد تكون صحيحة، بل وأحياناً يوردون ما تفرد به الصحابي.

10- وقد يذكرون في أحاديث العلل أن حديثاً ما أصح ما ورد في الباب، يقصدون به في الغالب أنه أقل ضعفا، أو يذكرون أن هذا الحديث أصح من ذاك الحديث.

11- وقد يذكرون أنه لم يصح في هذا الباب شيء أو أنه ليس له أصل أو موضوع.

وغير هذا كثير مما تكون العلة فيه ظاهرة، كالتعليل بضعف الراوي، أو انقطاع الإسناد، بل وقد تكون غير قادحة، كتفرد الثقة، أو تعيين مبهم، أو نحو ذلك.

علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي: بالتأمل في هذه المعاني، نجد أن المعنى الأقرب والأشبه في استعمالات المحدثين هو المعني الثالث، وعليه فالأصح أن يقال أعله فلان بكذا فهو معل وإعلال وهذا إعلال، وتجوز اشتقاقات أخرى كاعتل الحديث بكذا فهو معتل، وهذا اعتلال، أو يقال عله فهو عليل، أو علله بكذا يعلله إعلالا، فهو معلل من باب الاستعارة ويجوز أن يقال عله فهو معلول، إما من النادر المستعمل أو من باب تداخل لغتين[1].

المطلب الثاني: مكانة علم العلل وأهميته

إن علم علل الحديث هو أجل علوم الحديث شرفاً وذكرا، وأعظمها فخراً وخطرا، وأرفعها منزلةً وقدرا، وأهمها في بيان درجة الحديث صحةً وضعفاً.

قال الخطيب البغدادي: (معرفة العلل أجلّ أنواع علم الحديث)[2].

---

[1] انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، سفيان مصطفى باحو، دار الضياء-طنطا، ط2، 1426هـ -2005م، ص 17

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، (ت463هـ) تح. محمود الطحان، (ت.1444هـ)، مكتبة المعارف – الرياض، (294/2).

وقال ابن حجر: (وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا و اطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك)[1].

وهذا واضح لأن من شروط صحة الحديث انتفاء العلل القادحة فيه، فالقوادح الظاهرة البينة يدركها كل أحد وهو موضوع علم الجرح والتعديل، أما الخفي منها فلا يدرك إلا لمن آتاه الله ملكة قوية في الفهم وإتقانا في الحفظ. فعلم العلل لا تضبطه قواعد مطردة دائما وأبدا، ولا يدخل تحت قاعدة كلية أو مجموعة قواعد كلية تندرج تحتها جميع الجزئيات، بل التعليل عندهم دائر مع القرائن ومع الترجيحات، ومما ينقدح في نفس الناقد لطول الممارسة والخبرة.

فميدان علم العلل هو النظر في أحاديث الثقات، وكشف ما يعتريها من وهم وخطأ، إذ ليس يسلم من الخطأ أحد ـ أما أحاديث الضعفاء والمتروكين فأمرهم هين، ووضوح خطئهم بين، قال الحاكم: (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليه علمهم فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير)[2]. ولأجل هذا كان الناقد منهم يفرح إذا ظفر بعلة حديث، قال عبد الرحمن بن مهدي: (لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي)[3]، وقال أيضا: (معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث: من أين قلت هذا، لم يكن له حجة)[4]

ولهذا كانوا يشبهون معرفتهم بهذا العلم ـ لمن هو ليس من أهله ـ بمعرفة الصيرفي للذهب:

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، تح. ربيع بن هادي عمير المدخلي، نا. الجامعة الإسلامية–المدينة المنورة–السعودية، ط1، 1404هـ–1984م، (711/2).

[2] معرفة علوم الحديث، ص112.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

قال ابن حجر: (وقد تقصر عبارة المعلِّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم -بتعليله- فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه)[1].

ويمكن أن نلخص أهمية ومكانة علم العلل فيما يلي:

1-رأس علوم الحديث وأشرفها، حيث تكمن الكلمة الأخيرة والقول الفصل في قبول الحديث ورده دون سائر العلوم الأخرى، فمهمة علم العلل تبدأ من حيث انتهى علم الجرح والتعديل، فإذا حكم علم الجرح والتعديل على أحد الرواة بأنه ثقة، يبدأ علم العلل بمتابعة هذا الثقة ودراسة رواياته رواية رواية.

2-أدق علوم الحديث وأغمضها وأوعرها مسلكا.

3- لا يتكلم فيه إلا جهابذة هذا الفن والمبرزون في الحفظ والنقد، بخلاف العلوم الأخرى.

4- لا يسلم من ناقد علم العلل حتى كبار الحفاظ لأن الخطأ والوهم يرد على الكل.

5-إن سائر علوم الحديث خادمة ومكملة لعلم العلل.

6- يعتمد على الممارسة العملية والتجربة الطويلة في البحث العلمي أكثر منه على قواعد نظرية مقررة مطردة، التي من حفظها وأعملها في نقده صار إماما فيه، كما هو الحال في العلوم الأخرى.

المطلب الثالث: جهود العلماء في علم العلل

قام العديد من الباحثين بتتبع المصنفات المؤلفة في علل الحديث الموجود منها والمفقود، وسنكتفي ببيان المطبوع منها[2]:

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (711/2).

[2] التعريف بعلم العلل، ص14.

1. علل الحديث ومعرفة الرجال لعلي بن المديني (ت 234هـ) . رواية ابن البراء . له طبعتان، الأولى: بتحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، والثانية: بتحقيق محمد مصطفى لأعظمي.

2. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) رواية ابنه عبد الله . تحقيق: الدكتور وصي الله عباس.

3. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل . رواية المروذي وغيره . له طبعتان، الأولى: بتحقيق الدكتور وصي الله عباس، والثانية بتحقيق صبحي البدري السامرائي.

4. التمييز للإمام مسلم بن الحجاج . تحقيق الدكتور محمد الأعظمي.

5. علل الترمذي الكبير . بترتيب أبي طالب القاضي . (ت 279هـ)، تحقيق حمزة ديب مصطفى.

6. علل الأحاديث في كتاب الصحيح لأبي الفضل ابن عمار الشهيد (ت 317 هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد الحلبي.

7. علل الحديث لابن أبي حاتم (ت 327 هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب وقد شرح جزءً منه ابن عبد الهادي، وقد طبع قريباً.

8. العلل للدارقطني (ت 385 هـ)، تحقيق: الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

9. المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله.

10. علة الحديث المسلسل في يوم العيدين للحافظ أبي محمد الجرجاني (ت 489هـ)، تحقيق: الدكتور محمد التركي.

11. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري.

12. شرح علل الترمذي لابن رجب (ت 795هـ)، له ثلاث طبعات، الأولى: تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، والثانية: تحقيق الدكتور نورالدين عتر، والثالثة: بتحقيق صبحي السامرائي.

وهناك كتب هي مظان للأحاديث المعلة وفيها نقولات عن أئمة العلل، فمنها:

أ. كتب الأحاديث المسندة، مثل:

. السنن الكبرى للنسائي (ت 313هـ)

. المسند للبزار (ت 292هـ).

. معاجم الطبراني (ت 360هـ).

ب . كتب التراجم، مثل:

. تواريخ البخاري (ت 256هـ).

. الضعفاء للعقيلي (ت 321هـ).

. الكامل لابن عدي (ت 365هـ).

ج . كتب السؤالات، مثل:

. سؤالات تلامذة أحمد له، كابنه صالح وعبد الله، وكأبي داود والمروذي وابن هانئ وغيرهم.

. سؤالات تلامذة الدارقطني له، كالبرقاني والسهمي ويحي بن بكير والحاكم وغيرهم.

د . كتب التواريخ، مثل:

. التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت 279هـ) وهو مخطوط، وطبع منه قسم أخبار المكيين.

. تاريخ بغداد للخطيب (ت 463هـ).

. تاريخ دمشق لابن عساكر (ت 571هـ).

هـ ـ كتب الأفراد والغرائب، مثل:

ـ الأفراد للدار قطني، وقد وصلنا مرتباً على الأطراف لابن القيسراني.

الكتب المعاصرة في العلل:

قام بعض الباحثين المعاصرين بالكتابة حول هذا العلم والتعريف به، واختلفت مناهجهم فيه، فبعضهم كتب تنظيراً له، وبعضهم قام بدارسة بعض الأحاديث المعلة، إلا أن هذا العلم مازال يحتاج إلى جهود متضافرة لإبراز أهميته وتوضيح معالمه.

ومنها:

1. الحديث المعلل، إعداد: الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر.
2. العلل في الحديث، دراسة منهجية في ضوء شرح العلل لابن رجب، مع ترجمة ضافية لابن رجب، للدكتور: همام عبد الرحيم سعيد.
3. الحديث المعلول قواعد وضوابط، للدكتور حمزة عبد الله مليباري.
4. علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفارسي، للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري.
5. شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، تأليف: أبي عبد الله مصطفى ابن العدوي. وهو كتاب للمبتدئين.
6. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، تأليف: د/ ماهر ياسن فحل.
7. مرويات الزهري المعلة، للدكتور عبد الله دمفو.
8. أحاديث معلة ظاهرها الصحة، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمة الله.

المبحث الثاني: (طرق معرفة العلة، وأسبابها وأقسامها وأجناس العلل)

المطلب الأول: طرق معرفة العلة

نتيجة لغموض وخفاء الأسباب الموصلة لإدراك العلة، بحث النقاد عن الطرق المرشدة للوصول إليها وما هي وسائل الكشف عنها، أو بما تدرَك العلة، ومن خلال تتبع أقوال العلماء في هذا العلم، واستقراء أحوالهم في هذا الشأن، ولعل جمع طرق الحديث والموازنة بينها تعد من أهم وسائل كشف العلة، يمكن إيجاز بعض هذه الطرق[1]:

أولا: جمع طرق الحديث: أي تتبع الروايات والأسانيد والنظر في اختلاف الرواة زيادة ونقصا رفعا ووقفا، وصلا وإرسالا إلى غير ذلك، قال يحيى بن معين: (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه)[2]، وقال علي بن المديني: (الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[3]، وقال عبد الله بن المبارك: (إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض)[4]، وللمحدثين في ذلك الأخبار الكثيرة.

ثانياً: الموازنة بين الطرق

فبعد جمع طرق الحديث يتم المقارنة بينها، فإن اتفقت الطرق ولم يوجد بينها اختلاف دل على سلامة الحديث من العلة، قال ابن الصلاح: (ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف

---

[1] انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، ص 106.

[2] الجامع لأخلاق الراوي، (212/2)

[3] المصدر نفسه

[4] المصدر السابق، (295/2)

في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه)[1].

وتدرك العلة بوسائل وأسباب كثيرة مبثوثة في كتب القوم ومؤلفاتهم، وممارستهم في عملية نقد الأحاديث منها:

1. معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.
2. التأمل في كيفية تحما الراوي للحديث (سماع، عرض، إجازة، ...).
3. مدى طول الملازمة للشيخ (بلديه أم لا؟، وهل لازمه حضرا وسفرا، أم صحبه في الأسفار، ...).
4. النظر في حال الراوي (كثرة الوهم وقلته، تغير الحفظ، ...).
5. النظر في سن الراوي، وإمكان المعاصرة واللقى بينه وبين شيخه، وهكذا، ويكون التعليل في هذه الحالة بعدم السماع.
6. معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم، ...
7. معرفة أصول الكتب، هل هي مقابلة محررة أم لا؟
8. التعليل بلزوم الطريق المعتادة أو ما يسمى بسلوك الجادة.
9. معرفة مخارج كل حديث ومن عرف بروايته أي تراهم يعلون بأن الحديث ليس من حديث فلان أو أن هذا الحديث يشبه حديثه حديث فلان، قال ابن رجب: (وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه)[2].
10. كثرة الاشتغال بالحديث وطول الممارسة، قال ابن رجب: (حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص (يفهمون) به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون

---

[1] مقدمة ابن الصلاح، ص 90

[2] شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، (ت 795هـ)، تح. همام عبد الرحيم سعيد، نا. المنار-الزرقاء-الأردن، ط1. 1407هـ-1987م، (866/2).

الأحاديث بذلك. وهذ مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم)[1].

المطلب الثاني: أسباب العلة

للعلة عدة أسباب، عدها بعضهم إلى أحد وعشرين سببا[2]، نذكرها بشيء من الإيجاز:

1. سبب عام، الذي هو الخطأ والوهم الذي لا ينفك عنها الراوي مهما بلغ في الحفظ
2. والتثبت والإتقان، وخاصة إذا كان من المكثرين، أي أن الطبيعة البشرية معرضة للوهم والخطأ، قال ابن المبارك: (ومن يسلم من الوهم)[3].
3. تشابه الرواة في الأسماء والكنى والألقاب والنسب.
4. تشابه الأسانيد وكثرتها.
5. عدم ضبط الراوي لمروياته ضبطا متقنا لعارض من العوارض (كتغير الحفظ، ذهاب البصر، ...).
6. أن تكون الأفة من غيره ولا يتنبه لذلك.
7. سلوك الجادة لأنه الأقرب إلى الألسن.
8. كون الراوي يعتمد على ضبط الكتاب، فيحدث أحيانا من حفظه فيهم وهو لا يشعر.
9. الاتكال على الحفظ لشدة وثوق الراوي به.
10. قلة المعاهدة للمرويات فتطول المعاهدة للكتاب.
11. التحمل حال المذاكرة.
12. إدخال حديث في حديث.

---

[1] المصدر السابق (861/2).

[2] انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، سفيان مصطفى باحو، دار الضياء-طنطا، ط2، 1426هـ -2005م، ص 134.

[3] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (ت 365هـ)، تح. عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد عوض شارك في التحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، نا. الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ/1997م، (120/1).

13. كون الراوي يعتمد على ضبط الكتاب، فيعتري عند الكتابة الخطأ (سرعة الكتابة حال السماع، أو الكتابة بخط دقيق، ...).

14. عدم الكتابة في مجلس السماع.

15. الرواية بالمعنى.

16. اختصار الحديث.

17. إدخال حديث في حديث نتيجة لانتقال الراوي من حديث إلى آخر.

18. التحمل في حال الأسفار.

19. عدم الملازمة الطويلة للشيخ.

20. الجمع بين الشيوخ في الرواية.

21. الاختلاط بين الشيوخ حال الرواية عنهم.

22. أن يكون بين متنين تقارب ففي اللفظ، فيدخل عليه أحدهما في الآخر.

المطلب الثالث: أقسام العلة

يمكن تقسيم العلة عند المحدثين عدة تقسيمات وبعدة اعتبارات[1]:

القسم الأول: باعتبار محلها، تنقسم إلى علة متنيه وعلة سندية، وتكون:

ا) في المتن: كدخول متن في آخر، أو زيادة لفظة غريبة في المتن، أو إدراج.

ب) في السند: كزيادة أو سقوط راو من السند، دخول سند في آخر، اشتباه راو بآخر.

ج) في السند والمتن معا: وهي ما تركب من الأنواع السابقة.

القسم الثاني: باعتبار ظهورها وخفائها، تنقسم إلى علة جلية وعلة خفية:

---

[1] انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، ص 243.

ا) العلة الجلية: أي ظاهرة لا خفاء فيها وهذا باعتبار غير المعنى الاصطلاحي، إذ العلة في الاصطلاح مختصة بالخفية. ومن أمثلته التعليل: بالانقطاع الظاهر، والرسال الخفي، وبالجهالة، وبضعف الرواة كالكذب والفسق، ...

ب) العلة الخفية: كوصل المرسل، سلوك الجادة.

القسم الثالث: باعتبار تأثيرها–قادحة وغير قادحة–ومحلها معا، وهي بهذا تنقسم إلى ستة أنواع:

ا) علة في الإسناد ولا تقدح في المتن مطلقا: كرواية مدلس بالعنعنة فهذه علة ثم عثر على تصريحه بالسماع، فتبين أن هذه العلة لا تقدح، وكأن يقع الاضطراب في السند فهذه علة، لكن أمكن الجمع بين الروايات المتعارضة، فلا تقدح حينئذ لا في الإسناد ولا في المتن.

ب) علة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن: كإبدال راو ثقة براو ثقة

ج) علة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن: كإبدال راو ضعيف براو ثقة.

د) علة في المتن ولا تقدح فيهما: كاختلاف ألفاظ حديث مع إمكان الجمع.

هـ) علة في المتن وتقدح في الإسناد: مثلما يريه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعلل الإسناد.

و) علة في المتن وتقدح فيهما جميعا: كرواية متن بلفظ يستغرب فيقدح فيهما.

المطلب الرابع: أجناس العلل

جاء في لسان العرب: "الجنس: الضرب من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير ومن حدود النحو والعروض والأشياء جملة... –حتى قال–: والجنس أعم من النوع، ومنه المجانسة والتجنيس. ويقال: هذا يجانس هذا أي يشاكله"[1].

[1] لسان العرب، ابن منظور، (ت711هـ)، دار صادر–بيروت، ط3، 1414هـ، (383/2).

ويقصد بأجناس العلل، "الأضرب التي تقع العلة على شاكلتها"[1] أو "أنواع العلل التي يعل بها المحدثون الأحاديث، وأقصد بالعلل العلل الخفية"[2]، وقد ذكر الحاكم في معرفة علوم الحديث عشرة أجناس[3] ساق لها أمثلة ثم قال: "وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"، ثم مازال علماء الحديث يتتبعون علل الحديث لتصنيفها، ومعرفة أجناسها ليسهل على الباحثين معرفة كل نس منها، ومن المعاصرين الذين كانت لهم لمسة في هذا اليدان "مصطفى باحو"، حيث قال: (قدمت سلفا أني لم أعثر على مصنف خاص بهذا المبحث[4] فاجتهدت رأي، ولم آلو جهدا في تتبع مظانه، وحصر شواهده، واستقراء تصرفات المحدثين، فاجتمع لدي مع مرور الزمن أجناس عدة، وأنواع متعددة للعلل التي يعل بها المحدثون الأحاديث فرتبتها وألحقت كل مسألة بنظيرها، ومثلت لكل جنس بمثال فأكثر)[5]، ثم شرع في تعدادها وأوصلها إلى خمسة وعشرين جنسا، نذكرها بشيء من الاختصار:

1. أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجا فيصححه. **-الإدراج-**
2. أن يدخل على الثقة حديث في حديث آخر. **-إدخال حديث في حديث-**
3. أن يكون بين متنين تقارب فينتقل ذهنه من حديث لأخر.
4. أن يزيد الثقة في متن حديث لفظة أو جملة ليست منه. **-الزيادة في المتن-**
5. أن يكون الحديث موقوفا على صحابي فيهم بعض الثقات فيرفعه. **-رفع الموقوف-**

---

[1] أجناس العلة، إدريس أبو الحسن الفقيه، موقع الألوكة، تاريخ الإضافة: 1434/6/15 هجري 2013/04/25 ميلادي.

[2] انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، ص 273.

[3] انظر: معرفة علوم الحديث، ص113-118.

[4] يقصد مبحث أجناس العلل.

[5] العلة وأجناسها عند المحدثين، ص 288.

6. أن يكون الحديث في أصله مرسلا فيهم بعض الثقات فيصله، وهذا الجنس من فروع زيادة الثقات. **–وصل المرسل–**
7. أن يزيد أحد الثقات في السند راويا فأكثر وهما. **–الزيادة في السند–**
8. أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راويا فيصحح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهما، وخصوصا إذا كان الشيخ مكثرا عن شيخ شيخه. **–إسقاط راوي–**
9. أن ينفرد الراوي بحديث أو لفظة في متن أو سندلم يتابع عليه، وليس له شاهد أوجب ريبة في أمره. **–مسألة تفرد الراوي–**
10. أن يروي الثقة حديثا فيشذ بزيادة في سنده أو متنه مخالفا للأوثق. **–الحديث الشاذ–**
11. أن يروي الحديث من طريق أو طرق محفوظة، فيشذ أحد الثقات بإسناد له يخالف فيه بقية الحفاظ. **–كسلوك الجادة–**
12. أن ينقلب على الثقة سند أو متن حديث فيرويه واهما فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك. **–المقلوب–**
13. أن يتصحف على الثقة راو آخر، أو لفظ آخر فرويه مصحفا على التوهم فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه ولا تتميز علته إلا بجمع الطرق. **–التصحيف–**
14. أن يختصر الثقة الحديث اختصارا مخلا فيرويه مختصرا، فيتوهم من وقف عليه صحته لثقة نقلته واتصاله. **–الاختصار–**
15. أن يروي الثقة الحديث بالمعنى فيخطئ في لفظه **–الرواية بالمعنى–**
16. أن يشتبه اسم الراوي بغيره إما لاتفاقهم في الاسم أو تقاربهم في ذلك أو غير ذلك فيظن من وقف عليه صحته وليس كذلك. **–المؤتلف والمختلف–**
17. أن يروي الثقة حديثا بسند ظاهره الصحة، ثم يتبين بجمع الطرق انه لم يضبط سنده او متنه كما ينبغي فرواه بألفاظ اخرى متعارضة متدافعة. **–المضطرب–**
18. أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدة له فيحمل حديث بعضهم على بعض فيقع الوهم **–الجمع بين الروايات–**

19. أن يخطئ الراوي الثقة في تسمية الصحابي ويكون المحفوظ عن صحابي آخر. **– الخطأ في تسمية الصحابي–**

20. أن يكون الحديث محفوظا من رواية صحابي من طريق او طرق ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة. **–وهذا من أقسام الغريب–**

21. أن يروي الحديث يريد أصله ويذكر في ضمنه أشياء تجوزا فيوهم انها على ظاهرها.

22. أن يسقط للثقة حرفا او شبهه من السند يوقعه في الوهم ولا يتنبه له [كإسقاط حرف العطف "الواو"، "عن" بدل "وعن" أو توهم "واو" عمرو واو عطف، ...]. **–إسقاط حرف–**

23. أن يكون المتن لسند ما فيرويه بعض الثقات فيجعل ذلك السند لمتن آخر ليس له [ادخال متن في سند اخر ليس له]. **–غير المحفوظ–**

24. أن يروي الثقة حديثا فيهم في لفظه منه لاشتباهها عليه من نفس الحديث، أي أنهم يستدلون على علة الحديث بتشابه أحاديثه بأحاديث غيره، أو عدم مشابهتها لأحاديث الثقات، **وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه.**

25. أن يشتبه على الراوي راو بآخر ذكر في نفس الحديث فيرويه عنه وليس الحديث من روايته.

المبحث الثالث: ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية وكتابه "تهذيب سنن أبي داود"

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية (691 –751هـ)[1]

الفرع الأول: اسمه ونسبه

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جريز الزرعي، ثم الدمشقي، الفقيه الأصولي، المفسر النحوي، العارف، شمس الدين أبو عبد الله بن قيم الجوزية، شيخنا. ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة.

الفرع الثاني: شيوخه

سمع من الشهاب النابلسي العابر، والقاضي تقي الدين سليمان، وفاطمة بنت جوهر، وعيسى المطعم، وأبي بكر بن عبد الدايم، وجماعة.

الفرع الثالث: تلاميذه

أخذ عنه العلم خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات، وانتفعوا به، وكان الفضلاء يعظمونه، ويتتلمذون له، كابن عبد الهادي وغيره.

الفرع الرابع: طلبه للعلم

تفقه في المذهب الحنبلي، وبرع وأفتى، ولازم الشيخ تقي الدين وأخذ عنه. وتفنن في علوم الإسلام. وكان عارفا بالتفسير لا يجارى فيه، وبأصول الدين، وإليه فيهما المنتهى. والحديث ومعانيه وفقهه، ودقائق الاستنباط منه، لا يلحق في ذلك، وبالفقه وأصوله وبالعربية، وله فيها اليد الطولى وتعلم الكلام والنحو وغير ذلك، وكان عالما بعلم السلوك.

---

[1] استقينا معلومات هذا المطلب من: الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب، تح. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان-الرياض، ط.1، 1425هـ-2005م، (5/170-175). بتصرف.

قال الذهبي في المختصر: عني بالحديث ومتونه، وبعض رجاله. وكان يشتغل في الفقه، ويجيد تقريره وتدريسه، وفي الأصلين. وقد حبس مدة، لإنكاره شد الرحال إلى قبر الخيل، وتصدى للأشغال، وإقراء العلم ونشره.

الفرع الخامس: سيرته وأقوال العلماء فيه

قال الحافظ بن رجب – رحمه الله–: " وكان –رحمه الله– ذا عبادة وتهجد، وطول صلاة إلى الغاية القصوى، وتأله ولهج بالذكر، وشغف بالمحبة، والإنابة والاستغفار، والافتقار إلى الله، والانكسار له، والإطراح بين يديه على عتبة عبوديته، لم أشاهد مثله في ذلك، ولا رأيت أوسع منه علما، ولا أعرف بمعاني القرآن والسنة وحقائق الإيمان منه، وليس هو المعصوم، ولكن لم أر في معناه مثله. وقد امتحن وأوفي مرات، وحبس مع الشيخ تقي الدين في المرة الأخيرة بالقلعة، منفردا عنه، ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ.

وكان في مدة حبسه مشتغلا بتلاوة القران بالتدبر والتفكر، ففتح عليه من ذلك خير كثير، وحصل له جانب عظيم من الأذواق والمواجيد الصحيحة، وتسلط بسبب ذلك على الكلام في علوم أهل المعارف، والدخول في غوامضهم، وتصانيفه ممتلئة بذلك، وحج مرات كثيرة، وجاور بمكة. وكان أهل مكة يذكرون عنه من شدة العبادة، وكثرة الطواف أمرا يتعجب منه. ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة، وسمعت عليه " قصيدته النونية الطويلة " في السنة، وأشياء من تصانيفه، وغيرها ".

وقال أيضا:" وقال القاضي برهان الدين الزرعي عنه: ما تحت أديم السماء أوسع علما منه.

ودرس بالصدرية. وأم بالجوزية مدة طويلة. وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة.

وصنف تصانيف كثيرة جدا في أنواع العلم. وكان شديد المحبة للعلم، وكتابته ومطالعته وتصنيفه، واقتناء الكتب، واقتنى من الكتب ما لم يحصل لغيره".

الفرع السادس: مؤلفاته

من تصانيفه:

1. كتاب " تهذيب سنن أبي داود " وإيضاح مشكلاته، والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة. 2. سفر الهجرتين وباب السعادتين 3. مراحل السائرين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين " وهو شرح " منازل السائرين " لشيخ الإسلام الأنصاري. 4. زاد المعاد في هدى خير العباد 5. جلاء الأفهام في ذكر الصلاة والسلام على خير الأنام وبيان أحاديثها وعللها 6. إعلام الموقعين عن رب العالمين 7. بدائع الفوائد 8. الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية (وهي القصيدة النونية في السنة) 9. الصواعق المنزلة على الجهمية والمعطلة 10. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (وهو كتاب صفة الجنة)،... إلى غير ذلك من المصنفات الكثيرة.

الفرع السابع: وفاته

توفى –رحمه الله– وقت عشاء الآخرة ليلة الخميس ثالث عشرين رجب سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. وصلى عليه من الغد بالجامع عقيب الظهر، ثم بجامع جراح. ودفن بمقبرة الباب الصغير، وشيعه خلق كثير، ورئيت له منامات كثيرة حسنة –رضي الله عنه–...

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب

الفرع الأول: اسم الكتاب وتاريخ تأليفه

اسمه «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته» هذا نص المؤلف في تسميته كما في «زاد المعاد»، فإنه أحال عليه وقال: «وقد أشبعنا الكلام عليه في كتاب «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته»[1]، وبذلك سمّاه معاصره الصفديّ (764) في كتابيه «أعيان العصر» و «الوافي بالوفيات»، وعند تلميذه ابن رجب الحنبلي (795)، وتبعه العُلَيمي (885) بحذف وزيادة، ففيها: «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة».

[1] زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، مؤسسة الرسالة –بيروت، مكتبة المنار الإسلامية– الكويت، ط7، 1415هـ/1994م، (1/ 148).

وقد سمّاه ابن القيم في مناسبة أخرى تسمية مختصرة فقال: "تهذيب السنن"، وبهذه التسمية عرف الكتاب واشتهر.

قال المؤلف: «ووقع الفراغ منه في الحِجْر شرّفه الله تعالى، تحت ميزاب الرحمة في بيت الله، آخر شوال سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة، وكان ابتداؤه في رجب من السنة المذكورة». وبناءً على التاريخ المذكور فإن مدة التأليف لا تزيد عن أربعة أشهر[1].

الفرع الثاني: إثبات نسبته للمؤلف

الكتاب ثابت النسبة للمؤلف بالقرائن الآتية:

1. ذكره المؤلف نفسه في عدد من كتبه، وأحال إليه لاستيفاء مباحث ذكرها في كتبه، فقد ذكره في «زاد المعاد»: (1/ 148) فقال: وقد أشبعنا الكلام عليه في كتاب «تهذيب سنن أبي داود. . .» عند رواية أبي إسحاق السَّبِيعي لحديث عائشة «أنه كان ربما نام ولم يمَسَّ ماءً» (التهذيب: 1/ 137 -140).
وذكره في «بدائع الفوائد»: (2/ 668) وذكره في «مفتاح دار السعادة»: (2/ 1102) وأحال إليه.
2. ذكره له مترجموه من معاصريه وتلاميذه ومَن بعدهم، مثل ابن رجب الحنبلي، والصلاح الصفدي، وابن ناصر الدين الدمشقي والسيوطي والداوودي وغيرهم.
3. طريقته واحدة في بحث المسائل وبسط الكلام عليها في كتابه هذا وفي كتبه الأخرى، لا يستريب فيه من له فضل عناية بكتب الشيخ
4. نَقْل العلماء عنه وعزوهم إليه، فقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، والسفّاريني في «كشف اللثام»، وغير ذلك من القرائن التي تفيد ثبوت الكتاب لمؤلفه.[2]

---

[1] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (المقدمة/8-10).

[2] استقينا معلومات هذا الفرع: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (المقدمة ص5) –بتصرف–

الفرع الثالث: وصف الكتاب

عمد الإمام ابن القيم إلى مختصر الإمام المنذري لسنن أبي داود، فهذّبه واختصره وزاد فيه لقيمته العلمية ولأهميته، فرغب بعض طلبة العلم في استخلاص حواشي ابن القيم وزياداته للاستفادة منها، وجعلها في مكان واحد، فقام على "تهذيب ابن القيم" وجرّد ما استطاع تجريده من حواشي الشيخ وزياداته، وهو بهذا العمل قد حفظ لنا تراثاً عظيماً من تراث ذلك الإمام.

أما المجرِّد فهو: محمد بن أحمد السعودي،[1] كما جاء في بداية المخطوط ونهايته، وقد قدّم لتجريده هذه الزيادات بمقدّمة بيّن فيها سبب تجريده لها.

مقدّمة الإمام ابن القيم لهذا التهذيب:

قدّم –رحمه الله– بمقدّمة بيّن فيها الحامل له على تأليف هذا الكتاب، وشيئاً من منهجه الذي سار عليه فيه، فكان مما قال: "ولما كان كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني –رحمه الله– من الإسلام بالموضع الذي خصّه الله به، بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام وفصلاً في موارد النّزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحقّون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ورتّبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن الانتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء.

وكان الإمام العلامة الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري –رحمه الله تعالى– قد أحسن في اختصاره وتهذيبه وغزو أحاديثه وإيضاح علله وتقريبه، فأحسن حتى لم يكد يدع للإحسان موضعاً، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعا، جعلت كتابه من أفضل الزاد واتخذته ذخيرة ليوم المعاد:

– فهذّبته نحو ما هذّب هو به الأصل.

– وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها، أو لم يكملها.

---

[1] انظر: " تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته "، (المقدمة ص19) ففيه كلام مفصل حول شخصيته.

- والتعرّض إلى تصحيح أحاديث لم يصحّحها.

- والكلام على متون مشكلة لم يفتح مقفلها.

- وزيادة صالحة في الباب لم يُشر إليها.

- وبسط الكلام على مواضع جليلة لعلّ الناظر المجتهد لا يجدها في كتاب سواه.

فهي جديرة بأن تُثنى عليها الخناصر، ويعضّ عليها بالنواجذ.

وإلى الله الرغبة أن يجعله خالصاً لوجهه، موجباً لمغفرته، وأن ينفع به من كتبه، أو قرأه، أو نظر فيه، أو استفاد منه.

فأنا أبرأ إلى الله من التعصّب والحميّة، وجعل سنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–رافعة لآراء الرجال، منزلة عليها، مسوقة إليها.

كما أبرأ إليه من الخطأ والزّور والسّهو، والله سبحانه عند لسان كل قائل وقلبه، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب "[1].

الفرع الرابع: منهج ابن القيم في الكتاب[2]

أولاً: بيان علل الأحاديث التي سكت المنذري عن بيان علتها

ثانياً: الكلام على المتون المشكلة

ثالثاً: زيادة أحاديث في الباب لم يُشر المنذري إليها.

---

[1] انظر: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (6/1).

[2] بالنسبة للفرعين الرابع والخامس انظر مقال: منهج الإمام ابن القيم في كتاب: "تهذيب سنن أبي داود وإيضاح عِلَله ومشكلاته" (من موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها).
https://www.ibnalqayem.net/articles/620
موقع ابن قيم الجوزية –بتصرف–آخر زيارة 1444/11/6هـ -2023/5/27 الساعة 17:11.

رابعاً: زيادة بعض الأبواب مما لم يرد في "سنن أبي داود":

خامساً: بسط الكلام على بعض المسائل، والتوسّع في بحثها:

سادساً: وأكثرُ هذه التعقّبات إنما وقعت في القضايا الحديثيّة، وما يتعلّق بها:

- فتارة يردّ على إعلال المنذري حديثا، ويجيب عن ذلك مبيّنا ثبوت الحديث، وعدم ثبوت ما أعلّ به.

- وتارة يُعلّ المنذري حديثا، فيرى ابن القيم أن له علّة أقوى من التي ذكرها المنذري.

- وتارة يردّ عليه وهمه في تخريج بعض الأحاديث.

- وتارة يتعقّب المنذري في تعقّبه لأبي داود.

- ويشتدّ تعقّبه للمنذري إذا رآه يسكت على ما لا ينبغي السّكوت على مثله، ففي حديث عائشة -رضي الله عنها-: أن النبي —صلى الله عليه وسلم-اعتمر عمرتين، عمرة في ذي القعدة، وعمرة في شوّال". قال ابن القيم -رحمه الله-: لم يتكلّم المنذري على هذا الحديث، وهو وهم...".

الفرع الخامس: قيمة الكتاب العلمية

من خلال ما تقدم من عرض لموضوع الكتاب، وبيان لمنهج ابن القيم فيه، يمكن لنا أن نقول: إن هذا الكتاب يعدّ موسوعة حديثيّة جامعة، يجد المطالع فيها:

1. شرح الأحاديث وتوضيح معانيها.
2. استنباط أحكامها واستخراج فقهها.
3. وحلّ مشكلاتها وفتح مقفلاتها.
4. والتوفيق بين ما ظاهره التعارض منها.
5. والكلام عل عللها، وبيان صحيحها وضعيفها.
6. مع جمع أحاديث بعض الأبواب واستيفاء ما ورد فيها.

7. إلى غير ذلك من الفوائد التي يجدها الناظر منثورة في أثناء هذا الكتاب وبين صفحاته. مثل:

- تعقّبه على بعض أئمّة الحديث كالحاكم، وابن الجوزي.
- وفوائد حديثيّة مهمّة في التصحيح والتضعيف.
- وكذلك نراه يصحّح ويضعّف.

تنبيهات:

الأول: لم يكن كتاب ابن القيم منفصلا بالشكل الذي هو عليه الآن، وإنما كان على شكل تعليقات على كلام المنذري مختلطة معه، ولا يمكن تمييزها عنها وفصلها منها إلا بالمقابلة الدقيقة بين كتاب ابن القيم ومختصر المنذري لتمييز الزيادات.

وقد قام بتجريد كلام ابن القيم: محمد بن أحمد السّعودي، وترك بعضاً من كلام ابن القيم، حيث يقول: ولست أدّعي الإحاطة بجميع ما كتبه، بل الغالب والأكثر، وقد سقط منه القليل جداً لتعذّر كتابته، فعساه زاد لفظة أو لفظات في أثناء الكلام، فلم يمكنني إفرادها لاتصالها بكلام المنذري".

الثاني: قال محقق الكتاب: الدكتور إسماعيل مرحبا:

" قد تمّ حذف شرح ابن القيم لحديث: لا تباشر المرأة المرأة لتنعتها لزوجها كأنما ينظر إليها". في كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غضّ البصر.

وقد تمّ حذفه عمدا ادّعاءً بأنّ كلام ابن القيم هو كلام الخطابي بالنصّ، وبما أن الكتاب المطبوع سابقا يحتوي على مختصر المنذري، ثم معالم السنن للخطابي، ثم تهذيب ابن القيم، فلا داعي لإبقاء كلام ابن القيم الذي هو نصّ كلام الخطابي، تفاديا للتكرار. والناظر في كلام ابن القيم يجد أنه يفارق كلام الخطابي، وليس هو نصّ كلامه...".

الثالث: قال محقق الكتاب: الدكتور إسماعيل مرحبا:

" نسبة بعض أقوال المنذري لابن القيم:

ولعلّي قبل أن أختم كلامي عن أخطاء الطبعة السابقة أذكر خطأً تكرر عدّة مرّات، وهو ليس بالخطأ السّهل، ألا وهو نسبة بعض أقوال المنذري لابن القيم. وسيجد القارئ للكتاب تلك الموضع منوّهاً عليها في أماكنها بإذن الله تعالى".

مراجع الفقرة: كتاب "تهذيب السنن" طبعة المعارف، مع مقدّمة التحقيق.

الفرع السادس: طبعات الكتاب[1]

1. أول طبعة للعلامة شمس الحق العظيم آبادي في الهند سنة 1305 هـ، وذلك بهامش شرحه الحافل «غاية المقصود»، ومعه أيضا مختصر سنن أبي داود، لكنها طبعة غير كاملة.
2. الطبعة الثانية: طبعة السنة المحمدية سنة 1357 هـ.
3. طبعة بحاشية «عون المعبود»، وهي في اثني عشر مجلدا، بعناية عبد الرحمن محمد عثمان، نشرة مكتبة السلفية بالمدينة النبوية سنة 1388.
4. طبعة بتحقيق د. إسماعيل بن غازي مرحبا عن دار المعارف بالرياض في خمس مجلدات، ط الأولى سنة 1428 هـ.
5. طبعة بتحقيق محمد صبحي حلاق، عن دار المعارف بالرياض في ثلاثة مجلدات، نشرت سنة 1432 هـ.
6. طبعة دار عطاءات العلم-الرياض ، دار ابن حزم -بيروت. (ط.2)، [نسخة الشاملة] 1440هـ-2019م.

[1] انظر: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، المقدمة/36-37-38.

الفصل الثاني: القسم التطبيقي (نماذج مختارة لأجناس العلل في تهذيب السنن)

- ✓ المبحث الأول: التعليل بالتفرد.
- ✓ المحث الثاني: التعليل بالاضطراب
- ✓ المبحث الثالث: التعليل برفع الموقوف
- ✓ المبحث الرابع: التعليل بالاختصار
- ✓ المبحث الخامس: التعليل بالإدراج

الفصل الثاني: القسم التطبيقي (نماذج مختارة لأجناس العلل في "تهذيب السنن")

يتناول هذا الفصل نماذج مختارة لأجناس العلل في "تهذيب السنن"، وهي: التعليل بالتفرد، التعليل بالاضطراب، التعليل بالوقف والرفع، التعليل بالاختصار، وأخيرا التعليل بالإدراج.

المبحث الأول: التعليل بالتفرد

وهو أن يتفرد الراوي بحديث أو لفظة في متن أو سند لم يتابع عليه، وليس له شاهد، أوجب ريبة في أمره.

الأصل أن حديث الثقة مقبول وأن تفرد الثقة بسند أو متن لم يروه غيره يجب قبوله منه.

وإن روى شيئا خالف فيه غيره فلا يقبل، ويعد حينئذ شاذا.

لكن إذا قامت قرينة توجب التوقف في تفرده ولو لم يخالف غيره من الثقات، لكان التوقف في خبره حينئذ راجحا من قبول تفرده، وخصوصا إذا كان غير مبرز في الحفظ والتثبت[1].

حديث جابر –رضي الله عنه–حول الرخصة في استقبال القبلة عند الحاجة

– عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما– قال: «نهى نبيُّ الله –صلى الله عليه وسلم–أن نستقبلَ القبلةَ ببولٍ، فرأيته قبل أن يُقبضَ بعام يستقبلها»[2].

– وحديث جابر رواه أبو داو في سننه بسنده قال –رحمه الله–: حدَّثنا محمد بن بشَّار، حدَّثنا وهب بن جرير، حدَّثنا أبي، قال: سمعتُ محمَّدَ بنَ إسحاق يُحدّث عن أبانَ بنِ صالح، عن مُجاهد عن جابر بن عبد الله، –الحديث–[3].

---

[1] العلة وأجناسها عند المحدثين، ص 372.

[2] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (8/1).

[3] سنن أبي داود، (11/1).

المطلب الأول: تخريج الحديث

أخرجه الترمذي[1] (9)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه[2] (325) من طريق وهب بن جرير، بهذا الإسناد، وهو في "مسند أحمد"[3] (14872)، و"صحيح ابن حبان"[4] (1420).

المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم

نذكر في هذا المطلب ما ذكره ابن القيم في "التهذيب" في الكلام على هذا الحديث مع نقل أقوال بعض العلماء:

أولا: المصححون

- قال الترمذيّ: سألتُ محمدًا عن هذا الحديث، فقال: حديث صحيح[5].

-حسنه الألباني[6] -شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن[7]

ثانيا: المضعفون

- ابن حزم: أعله بأنه عن أبان بن صالح، وهو مجهول، ولا يحتج برواية مجهول.

---

[1] سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، تح. أحمد محمد شاكر، فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، نا: شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط2 1395هـ-1975م.

[2] سنن ابن ماجه-ت الأرنؤوط، ابن ماجة القزويني (ت 273هـ)، تح. شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1 1430هـ-2009م، 209/4.

[3] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، تح. شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1 1421هـ-2001م، (481/44) حديث رقم 26558.

[4] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، علي بن بلبان الفارسي (ت739هـ)، تح. شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

[5] نقل ابن القيم هذا القول عن الترمذي في "زاد المعاد": (2/ 385) من "العلل"، وليس في المطبوع من "العلل": (1/ 87) قوله: "حديث صحيح".

[6] مختصر المنذري، ج1 ص25، رقم 12/13.

[7] سنن ابن ماجة ج1 ص 216.

– ابن المفوز: **انفرد** به محمد بن إسحاق، وليس هو ممن يحتجّ به في الأحكام[1].

ثالثا: المناقشة

– ابن حزم: رد ابن المفوز عليه بأن أبان بن صالح مشهور ثقة صاحب حديث، وثَّقه يحيى بن معين، وأبو حاتم وأبو زُرعة الرَّازيان، والنسائي[2].

– ابن مفوز: ذكر شعيب الأرناؤوط أن محمد بن إسحاق صرح بالتحديث هنا وعند أحمد وغيره، فانتفت شبهة تدليسه، وهو صدوق حسن الحديث[3].

رابعا: موقف ابن القيم

– الحديث ـ لو صح ـ هو حِكايةُ فِعْلٍ لا عمومَ لها، ولا يُعلَم هل كان في فضاء أو بنيان؟ وهل كان لعذر من ضيق مكان ونحوه، أو اختيارًا؟ فكيف يقدّم على النصوص الصحيحة الصريحة بالمنع؟[4]

تعليق

فالذي عليه قول أكثر أهل العلم أنه لا يجوز استقبال القبلة في الفضاء لقضاء الحاجة –الفضاء أي: الصحراء أو الخلاء–، يقول الإمام ابن قدامة –رحمه الله تعالى–: وهو مذهب الشافعي وقول العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي ومالك وإسحاق ورواية عن الإمام أحمد.[5]

---

[1] أسند ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (7/ 193) عن الإمام أحمد أنه ذكر ابن إسحاق فقال: أما في المغازي وأشباهه فيُكتَب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا ـ ومدّ يدَه وضمّ أصابعه. (انظر تعليق "تهذيب السنن" ج1 ص10)

[2] تهذيب السنن (9/1).

[3] سنن أبي داود (11/1).

[4] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (10/1).

[5] دروس الشيخ محمد إسماعيل المقدم، محمد إسماعيل المقدم، تاريخ النشر بالشاملة 1432/6/15هـ، (6/73).

ثم قال: ولا يثبت النسخ بالاحتمال. أي: احتمال أنه كان مستتراً بشيء أو كان في البنيان.

قال: ويتعين حمله على ما ذكرنا؛ ليكون موافقاً للأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك[1].

أي الأحاديث التي تنهى عن استقبال القبلة عند الحاجة.

المبحث الثاني: التعليل بالاضطراب

"المضطرب هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته المروي عنه، أو غير ذلك: فالحكم للراجحة، ولا يكون مضطربا. والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط، ويقع في الإسناد تارة، وفي المتن أخرى، وفيهما من راو أو جماعة"[2].

قال ابن الصلاح: "المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد: وقد يقع بين رواة له جماعة.

والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم"[3].

---

[1] المصدر السابق (11/73).

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي (ت911)، تح. أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، تاريخ النشر بالشاملة: 1431/12/8هـ، ج1 ص 308.

[3] مقدمة ابن الصلاح (ص93، 94).

والنموذج المختار من "تهذيب السنن" هو الاضطراب بتعارض الوصل والإرسال، ووقع هذا في السند من راو واحد.

حديث عن ابن عباس –رضي الله عنهما– في باب ذبائح أهل الكتاب

– عن ابن عباس[1] قال: جاءت اليهود إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– فقالوا: نأكل مما قتل الله؟ فأنزل الله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ إلى آخر الآية [الأنعام: 121]»[2].

– وحديث ابن عباس رواه أبو داود في سننه بسنده قال –رحمه الله–: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: جاءت اليهود إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– –الحديث–[3]

المطلب الأول: تخريج الحديث

– أخرجه الترمذي[4] (3069) من طريق عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وقال: "هذا حديث حسن غريب " وفيه «أتى أناس النبي –صلى الله عليه وسلم–»، ليس فيه ذكر اليهود. وأخرجه ابن أبي حاتم[5] (7832) مرسلا.

المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم

قال ابن القيم –رحمه الله–: "هذا الحديث له علل:

إحداها: أن عطاء بن السائب اضطرب فيه، فمرة وصله، ومرة أرسله.

---

[1] في «مختصر المنذري»: «وعنه» إشارة إلى ما سبق قبله في الباب من ذكر ابن عباس.

[2] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (268/2).

[3] سنن أبي داود، (4/ 440).

[4] سنن الترمذي، (263/5).

[5] تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، (ت 327هـ)، تح.أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط.3، 1419هـ، تاريخ النشر بالشاملة 1431هـ، (1378/4).

الثانية: أن عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، واختلف في الاحتجاج بحديثه، وإنما أخرج له البخاري مقرونا بأبي بشر.

الثالثة: فيه عمران بن عيينة، أخو سفيان بن عيينة، قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج بحديثه فإنه يأتي بالمناكير.

الرابعة: أن سورة الأنعام مكية باتفاق، ومجيء اليهود إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ومجادلته إنما كان بعد مقدمه المدينة، وأما بمكة فإنما كان جداله مع المشركين عباد الأصنام"[1]

تعليق

الحديث وقع فيه اختلاف في الوصل والإرسال وكان ذلك من راو واحد، تعذر معه الترجيح، وبالتالي حكم عليه ابن القيم بالاضطراب وعلله بذلك إضافة إلى العلل الأخرى التي ذكرها.

المبحث الثالث: التعليل برفع الموقوف

أن يكون الحديث موقوفا على صحابي فيهم بعض الرواة الثقات فيرفعه[2].

حديث عن عائشة -رضي الله عنها- في باب لغو اليمين

- عن عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ: اللغو في اليمين، قال: قالت عائشة: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «هو كلام الرجل في بيته: كلا والله، وبلى والله»[3].

- وحديث عائشة رواه أبو داود في سننه بسنده قال -رحمه الله-: حدثنا حميد بن مسعدة الشامي، حدثنا حسان -يعني ابن إبراهيم- حدثنا إبراهيم -يعني ابن ميمون الصائغ- عن

---

[1] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (269/2).

[2] انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، ص 317.

[3] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (17/2).

عطاء: اللغو في اليمين، قال: قالت عائشة: إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال:– الحديث–[1].

المطلب الأول: تخريج الحديث

أخرجه البخاري عن عائشة موقوفا[2](6286)، ورواه ابن حبان في «صحيحه» عن عائشة مرفوعا[3](4333).

المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم

قال ابن القيم –رحمه الله–: الصواب في هذا أنه قول عائشة، كذلك رواه الناس، وهو في «صحيح البخاري» عن عائشة قولها. ورواه ابن حبان في «صحيحه» عن عائشة مرفوعا[4].

تعليق

نلحظ أن ابن القيم رجح الوقف على الرفع. مع أن أبو داود ذكر في الباب الرواية المرفوعة.

ورد في علل الدار قطني: "وسئل عن حديث عروة، عن عائشة، قالت في تأويل قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾ [البقرة: 225] ، هو قول الرجل: لا والله، وبلى والله.

فقال: رواه الزهري، عن عروة، عن عائشة، موقوفا. ورواه عطاء بن أبي رباح، عن عائشة، واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن عائشة، موقوفا. ورواه قاله عقيل بن خالد،

---

[1] سنن أبي داود، (5/ 156).

[2] صحيح البخاري، (2454/6)

[3] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، (176/10)

[4] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (399/2).

عن الزهري. وخالفه الليث بن سعد فرواه عن الزهري؛ أنه بلغه عن عائشة. والصحيح في جميعه الموقوف "[1].

المبحث الرابع: التعليل بالاختصار

وهو أن يختصر الثقة الحديث اختصارا مخلا، فيرويه مختصرا، فيتوهم من وقف عليه صحته لثقة نقلته واتصاله[2].

ذكر ابن الصلاح في مقدمته في النوع السادس والعشرون في اختلاف أهل العلم في جواز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض وهي[3]:

1 – المنع من ذلك مطلقا، بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقا.

2– المنع من ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام.

3– جواز ذلك وأطلق ولم يفصل.

قال ابن الصلاح: «والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزا عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى ؛ لأن الذي نقله والذي تركه –والحالة هذه – بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر»[4].

---

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)،تح. محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي–الدمام، ط1 1427هـ، تاريخ النشر بالشاملة: 1431/12/8هـ، (14/ 146 الرقم 3486).

[2] العلة وأجناسها عند المحدثين، سفيان ص 404.

[3] انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص215).

[4] المصدر نفسه (ص216).

حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– في باب الاستثناء في اليمين

– عن نافع، عن ابن عمر يبلغ به النبي –صلى الله عليه وسلم–، قال: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فقد استثنى»[1].

– وحديث ابن عمر رواه أبو داود في سننه بسنده قال –رحمه الله–: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا سفيان[2]، عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر، يبلغ به النبي –صلى الله عليه وسلم–، الحديث[3].

المطلب الأول: تخريج الحديث

أخرجه الترمذي[4](1531)، والنسائي في «السنن الكبرى»[5] (4752)، وابن ماجه[6] (2105)، كلهم من طريق أيوب، عن نافع به. وقال الترمذي حديث حسن.

المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم

قال ابن القيم –رحمه الله–[7]:

روى عبد الرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله لم يحنث». رواه الترمذي.

وهذا الإسناد متفق على الاحتجاج به إلا أن الحديث معلول، قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث خطأ، أخطأ فيه عبد الرزاق، اختصره من

---

[1] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (2/ 400).

[2] هو ابن عيينة.

[3] سنن أبي داود، (5/ 162).

[4] سنن الترمذي، (108/4).

[5] السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي ت(303هـ)، تح.حسن عبد المنعم شلبي (بمساعدة)، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط1 1421هـ–2001م، (457/4).

[6] سنن ابن ماجة، (243/3).

[7] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (401/2).

حديث معمر عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي –صلى الله عليه وسلم–: «أن سليمان بن داود قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة ... » الحديث، وفيه: «لو قال إن شاء الله كان كما قال».ا.هـ

تعليق

هكذا تظهر مدى أهمية علم العلل، وكيف أن الخطأ لم يسلم منه أحد. ذكر محقق "التلخيص الحبير": «وعبد الرزاق بريء من ذلك فإن حصل تصرف في الحديث فهو من معمر فقد قال أحمد، قال عبد الرزاق: هو اختصره، يعني معمراً فبرئ عبد الرزاق. وللحديث شاهد من حديث ابن عمر وجابر»[1].

المبحث الخامس: التعليل بالإدراج

المدرج اصطلاحا: ما غُيِّرَ سياق إسناده، أو أُدخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل[2].

أي هو قسمان: مدرَج الإسناد، ومدرَج المتن.

حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– في باب الإقران في التمر

– عن ابن عمر –رضي الله عنهما –قال: «نهى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–عن الإقران، إلا أن تستأذن أصحابك»[3].

– وحديث ابن عمر رواه أبو داود في سننه بسنده قال –رحمه الله–: حدثنا واصل بن عبد الأعلى، حدثنا ابن فضيل، عن أبي إسحاق، عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر، –الحديث–[4]

---

[1] انظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دار الكتب العلمية، ط1 1419هـ-1989م، (4/ 408).

[2] انظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط.10 1425هـ-2004م، تاريخ النشر بالشاملة:1431/12/8هـ، ص130.

[3] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (2/ 619).

[4] سنن أبي داود، (645/5).

المطلب الأول: تخريج الحديث

أخرجه البخاري[1] (5131)، ومسلم[2] (2045) من طريق شعبة بن الحجاج،

المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم

قال ابن القيم –رحمه الله–: "وهذه الكلمة، وهي الاستئذان، قد قيل: إنها مدرجة من كلام ابن عمر. قال شعبة: لا أرى هذه الكلمة إلا من كلام ابن عمر، يعني الاستئذان. ذكره البخاري في «الصحيح»"[3].

تعليق

من خلال ما نقله المصنف من كلام المحدثين، البخاري وشعبة، حول "الاستئذان" وأنهما لا يريا هذه الكلمة إلا من كلام ابن عمر، وهذا لقرائن حاصلة لديهم، فهذه الألفاظ أدرجت في متون صحيحة سواء خطأ أو وهما وربما يكون تفسيرا لمتن الحديث. وهناك كلام طويل حول مسألة الإقران في التمر حول نسخ ذلك من عدمه فليرجع إليه في موضعه[4].

---

[1] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، تح. مطفى ديب البغا، (دار ابن كثير–دار اليمامة)–دمشق، ط5، 1414هـ–1993م.

[2] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، (ت261هـ)، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي وشركاه–القاهرة، 1374هـ–1955م.

[3] تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (2/ 619).

[4] انظر: المرجع نفسه، (2/ 620).

خـاتـمـة

خاتمة

حقيق علينا في نهاية هذه الصفحات، ونحن نرسم أولى خطوات البحث العلمي في مسيرتنا، والذي بذلنا فيه الجهد المتاح في بيان أجناس العلل في كتاب "تهذيب سنن أبي داود" لابن القيم، أن نختم بأهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي كالآتي:

1- من خلال النماذج المختارة نجد ابن القيم يذكر أجناس العلل كغيره من الحفاظ، مثل، التعليل: بالتفرد أو بالاضطراب، أو باختصار الحديث، وغيرها.

2- أن الإمام ابن القيم ليس له طريقة واحدة في الحكم على الحديث فتارة ينقل أقوال العلماء، وتارة يحكم عليه هو بنفسه.

3- الحكم على الحديث وبيان علله التي سكت عنها المنذري أو لم يكملها.

4- الكلام على المتون المشكلة وبسط الكلام على بعض المسائل، والتوسع في بحثها.

5- أن ابن القيم لم يكن مجرد ناقل لكلام الأئمة في التعليل دون تمحيص ودراية، بل كان على إدراك كامل لمدلولات ألفاظهم، والضوابط التي كانت تحكم كلامهم في الرجال جرحا وتعديلا، والدليل على ذلك المناقشات والترجيحات التي كان يختارها.

6- يستعمل ابن القيم الجمع بين الأقوال التي ظاهرها التعارض أو الترجيح بين أقوال بناء على ما يدعمه الدليل وقواعد هذا العلم.

7- يقوم بالدفاع عن الراوي الذي يرى أنه قد ضعف تعنتا، وأن من جرحه لم يأت بما يقدح فيه فيجتهد في الذب عنه، بأسلوبه المتميز، وعباراته القوية التي تتسم بوضوح الحجة والتي تدعمها نقل أقوال الأئمة في توثيق الرجل.

8- الاعتماد في الاستدلال على العقل الصريح إلى جانب النقل الصحيح والتدرج في سياق الأدلة النقلية، وترتيبها حسب مكانتها وأهميتها.

9- التحرر من التبعية لمذهب أو رأي معين يخالف الكتاب والسنة وطول النفس فيما يكتب، والاستقصاء في تتبع الأقوال.

10- الحرص على تحرير القول في المسائل المختلف فيها وتحري الدقة في النقل عن الآخرين، وبيان الراجح من ذلك.

توصيات الدراسة: من خلال ما سبق يوصي البحث بما يلي:

1. الإمام ابن القيم من العلماء الموسوعيين الذين كتبوا في أغلب الفنون ومنها بيان علل الأحاديث ونقدها ومن ثم يتطلب دراسات علمية متخصصة لتتبع أجناس العلل المبثوثة في مؤلفاته.
2. الاستقصاء التام لجميع ما ورد في "تهذيب السنن" بغية الاطلاع على كل أجناس العلل المبثوثة فيه.
3. الاستمرار في مثل هذه الدراسات التي تعني بجهود النقاد في علم العلل خاصة، والتعرف على مناهجهم، حماية للسنة من أن يدخل فيها ما ليس منها.

وأخيرا نقول إن علم العلل وضع أصلا لأوهام الثقات، لكن لا يعني هذا التطاول على أولئك الأئمة، وثلبهم وعدم مراعاة جهودهم في حفظ السنة النبوية وخاصة إذا كان هذا التجني صادر من المعاصرين الذين هم عالة على ما كان عليه أولئك من الحفظ والإتقان، والتحري في قبول الأخبار، وأنصح نفسي وكل باحث أن يحذر نمام الحذر من إبداء رأي في حكم على حديث أو على راو من الرواة أو على إمام من الأئمة دون أن يكون له سلفا من أقوال السابقين.

وفي النهاية أسأل الله أن يجعل هذا في ميزان حسناتنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

شطر الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ.....	آل عمران	102	أ
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ....	النساء	1	أ
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا.....	الأحزاب	71-70	أ
﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	الحجر	9	أ
﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾	الأنعام	121	40
﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾	البقرة	225	42

فهرس الأحاديث النبوية –آثار الصحابة

طرف الحديث أو أثر الصحابي	الصفحة
نهى نبيُّ الله –صلى الله عليه وسلم– أن نستقبلَ القبلةَ ببولٍ	36
جاءت اليهود إلى النبي–صلى الله عليه وسلم– فقالوا: نأكل مما قتل الله؟	40
هو كلام الرجل في بيته	41
من حلف على يمين	43
نهى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن الإقران،	45

فهرس الآثار

طرف الأثر	الراوي	الصفحة
وإنما يعلل الحديث من أوجه	الحاكم	11، 14
وهي (أي العلة) عبارة عن أسباب خفية غامضة ...	ابن الصلاح	11
معرفة العلل أجلّ أنواع	الخطيب البغدادي	13
وهذا الفن أغمض أنواع الحديث	ابن حجر	13
لأن أعرف علة حديث هو عندي.....	عبد الرحمن بن مهدي	14
معرفة الحديث إلهام	عبد الرحمن بن مهدي	14
وقد تقصر عبارة المعلِّل منهم	ابن حجر	14
لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً	يحي بن معين	19
الباب إذا لم تُجمع طرقه	علي بن المديني	19
إذا أردت أن يصح لك الحديث	ابن المبارك	19
ويستعان على إدراكها	ابن الصلاح	19
وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث	ابن رجب	26،20
حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة	ابن رجب	20
(ومن يسلم من الوهم)	ابن المبارك	21

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم (المصحف الالكتروني للشاملة)**

المصادر الأساسية:

- "تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته"، ابن قيم الجوزية، تح. علي بن محمد العمران (ج1)-نبيل بن نصار السندي (ج2، ج3) -دار عطاءات العلم-الرياض، دار ابن حزم-بيروت. ط2، 1440هـ-2019م.
- سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، (ت257هـ)، تح. شعيب الأرناؤوط-محمد كامل قرة بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م.
- مختصر سنن أبي داود، عبد العظيم المنذري (ت 656هـ)، تح. أبو مصعب محمد صبحي (ت1438)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط1، 1431هـ/2010م.

المصادر العامة:

1. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دار الكتب العلمية، ط1 1419هـ-1989م.

2. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، (ت463هـ) تح. محمود الطحان، (ت.1444هـ)، مكتبة المعارف – الريياض.

3. التعريف بعلم العلل، هشام بن عبد العزيز الحلاف، ت. ن. الشاملة 1431/12/8هـ.

4. النكت عل كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، تح. ربيع بن هادي عمير المدخلي، نا. الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة-السعودية، ط1، 1404هـ-1984م، (711/2).

5. العلة وأجناسها عند المحدثين، سفيان مصطفى باحو، دار الضياء-طنطا، ط2، 1426هـ -2005م.

6. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)،تح. محمد بن صاللح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي-الدمام، ط1 1427هـ، تاريخ النشر بالشاملة: 1431/12/8هـ.

7. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (ت 365هـ)، تح. عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد عوض شارك في التحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، نا. الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.

8. الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب، تح. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان-الرياض، ط.1، 1425هـ-2005م.

9. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، علي بن بلبان الفارسي (ت739هـ)، تح. شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

10. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي ت(303هـ)، تح.حسن عبد المنعم شلبي (بمساعدة)، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1 1421هـ-2001م.

11. تدريب الراوي في شرح تقريب النوواوي، جلال الدين السيوطي (ت911)، تح. أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، ت.ن. بالشاملة: 1431/12/8هـ.

12. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط.10 1425هـ-2004م، تاريخ النشر بالشاملة:1431/12/8هـ.

13. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، (ت 327هـ)، تح.أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز -المملكة العربية السعودية، ط.3 1419هـ، تاريخ النشر بالشاملة 1431/12/8هـ.

14. تعريف العلة، وأقسامها، وأبرز المؤلفات فيها. محمد بن تركي التركي، موقع الألوكة تاريخ الإضافة: 1433/1/14 هجري 2011/12/10 ميلادي.

15. دروس الشيخ محمد إسماعيل المقدم، محمد إسماعيل المقدم، تاريخ النشر بالشاملة 1432/6/15هـ.

16. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت، مكتبة المنار الإسلامية–الكويت، ط7، 1415هـ/1994م.

17. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، تح. أحمد محمد شاكر، فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، نا: شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر، ط2 1395هـ–1975م.

18. سنن ابن ماجه–ت الأرنؤوط، ابن ماجة القزويني (ت 273هـ)، تح. شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1 1430هـ–2009م.

19. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، (ت 795هـ)، تح. همام عبد الرحيم سعيد، نا. المنار–الزرقاء–الأردن، ط1. 1407هـ–1987م.

20. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، تح. مطفى ديب البغا، (دار ابن كثير–دار اليمامة)– دمشق، ط5، 1414هـ–1993م.

21. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، (ت261هـ)، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي وشركاه–القاهرة، 1374هـ–1955م.

22. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقي، محمد السخاوي (ت902)، تح. علي حسين علي، مكتبة السنة–مصر، ط1 1424هـ/2003م، تاريخ النشر بالشاملة: 1431/12/8هـ

23. لسان العرب، ابن منظور، (ت711هـ)، دار صادر–بيروت، ط3 1414هـ، (383/2).

24. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، (ت 405 هـ)، تح. السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية–بيروت، ط.2 1397هـ–1977م.

25. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، تح. شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1 1421هـ–2001م.

26. معرفة أنواع علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تح. نور الدين عتر، ن. دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر-بيرةت، 1406هـ-1986م.

27. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (ت 395 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، نا: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة .....أ

الفصل الأول: القسم النظري 14

المبحث الأول: (تعريف العلة، أهمية علم العلل ومكانته، وجهود العلماء فيه).....14

المطلب الأول: تعريف العلة.....14

المطلب الثاني: مكانة علم العلل وأهميته 17

المطلب الثالث: جهود العلماء في علم العلل 19

المبحث الثاني: (طرق معرفة العلة، وأسبابها وأقسامها وأجناس العلل).....22

المطلب الأول: طرق معرفة العلة.....22

المطلب الثاني: أسباب العلة 24

المطلب الثالث: أقسام العلة.....25

المطلب الرابع: أجناس العلل 27

المبحث الثالث: ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية وكتابه "تهذيب سنن أبي داود" 30

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن قيم الجوزية (691 -751هـ).....30

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب.....32

الفصل الثاني: القسم التطبيقي (نماذج مختارة لأجناس العلل في "تهذيب السنن")... 41
المبحث الأول: التعليل بالتفرد 41
حديث جابر –رضي الله عنه–حول الرخصة في استقبال القبلة عند الحاجة 41
المطلب الأول: تخريج الحديث 42
المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم 42
المبحث الثاني: التعليل بالاضطراب 44
حديث عن ابن عباس –رضي الله عنهما– في باب ذبائح أهل الكتاب 45
المطلب الأول: تخريج الحديث 45
المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم 45
المبحث الثالث: التعليل برفع الموقوف 46
حديث عن عائشة –رضي الله عنها– في باب لغو اليمين 46
المطلب الأول: تخريج الحديث 47
المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم 47
المبحث الرابع: التعليل بالاختصار 48
حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– في باب الاستثناء في اليمين 48
المطلب الأول: تخريج الحديث 49
المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم 49
المبحث الخامس: التعليل بالإدراج..... 50
حديث ابن عمر –رضي الله عنهما–في باب الإقران في التمر 50
المطلب الأول: تخريج الحديث 51

المطلب الثاني: الكلام عن الحديث وموقف ابن القيم 51
خاتمة 53
فهرس الآيات القرآنية 56
فهرس الأحاديث النبوية – آثار الصحابة 57
فهرس الآثار 58
قائمة المصادر والمراجع 59
فهرس المحتويات 63

الملخص

تعالج هذه المذكرة موضوع أجناس العلل الواردة في "تهذيب سنن أبي داود" لابن قيم الجوزية، والتي من خلالها نتعرف على مدى إسهامات هذا الإمام في ميدان العلل والنقد الحديثي عموما، فاخترنا نماذج معينة من الأحاديث تتبعنا وصنفنا أجناس العلل التي نستشفها من خلال معالجة المؤلف للحديث، كالتعليل بالتفرد أو الاضطراب وغيرها من الأجناس.

Abstract

This memorandum addresses the topic of the types of defects found in "Tahdhib Sunan Abi Dawood" by Ibn Qayyim al-Jawziyya. Through this, we can understand the contributions of this Imam in the field of hadith criticism (al-'Ilal) and examination, in general. We have selected specific examples of hadiths and classified the types of defects (al-'Ilal) that we deduce from the author's treatment of the hadith, such as the defect of singularity or confusion, and other types.